

## تحرك عاجل

### ناشط مُعتقل في حالة صحية حرجة

يواجه الناشط السياسي الجزائري المُعتقل، عبد الله بن نعوم، خطرًا على حياته، نظرًا لحاجته الماسّة لإجراء عملية جراحية بالقلب. ويُحتجز بن نعوم، البالغ من العمر 55 عامًا، منذ 9 ديسمبر/كانون الأول 2019، على خلفية منشورات على فيسبوك، انتقد فيها الانتخابات الجزائرية لعام 2019 التي كانت محل خلاف، وكذلك قمع حركة الحراك المُطالبية بالإصلاح. ويُحتجز بن نعوم في الوقت الراهن، بسجن وهران. ولم يُمكنه وضعه الجسدي من مقابلة محاميه أو أسرته، بسبب ضعف حالته الصحية. ورفض القضاة، ظلمًا، عدة طلبات قَدّمها محاموه بالإفراج المؤقت عنه، رغم تدهور حالته الصحية. وتنعقد جلسة محاكمته المقبلة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية

ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية، الجزائر العاصمة

16000 الجزائر

فاكس: +213 02169 15 95

البريد الإلكتروني: [President@el-mouradia.dz](mailto:President@el-mouradia.dz)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

تقدم محامو الناشط السياسي عبد الله بن نعوم، في 27 سبتمبر/أيلول 2020، بطلب آخر لنقل موكلهم إلى المستشفى، بعد تدهور حالته الصحية سريعًا بالسجن، ما يُعَرِّض حياته للخطر. ولم يتلقوا أي رد بشأن الطلب حتى اليوم. ويعاني عبد الله بن نعوم انسدادًا بالشرابيين، فيما قدّم محاموه أول طلب للإفراج المؤقت عنه في أبريل/نيسان 2020، لكنه قُوبِل بالرفض الذي برّره القاضي بـ"خطورة طبيعة الجرائم" المُتَهَم بارتكابها، في معرض إشارته إلى منشورات فيسبوك التي انتقد فيها السلطات. ولم تتطوّر منشورات بن نعوم على أي تحريض على العنف وبذلك فهي تحظى بالحماية الكاملة بموجب حقه في حرية التعبير.

وفحص طبيب القلب بن نعوم، في 12 مايو/أيار 2020، ووجد أنه في حاجة ماسّة لإجراء عملية جراحية ثانية بقلبه. وتقدم محاموه، في 7 يونيو/حزيران 2020، بطلب لنقله إلى المستشفى، لكن دون جدوى. وبعد ذلك ببضعة أيام، نقلته السلطات من سجن بلعسل في غليزان إلى سجن صغير ببلدة قُدَيْل في محافظة وهران، التي تقع على بُعد 160 كيلومترًا من محل إقامته، فيما لا توجد أي منشآت طبية بالسجن. وتقدم المحامون بطلب آخر في 21 يونيو/حزيران 2020، وأُعيد بناءً عليه إلى سجن وهران، حيثما احتُجز حتى محاكمته في 16 يوليو/تموز 2020، ثم أُعيد إليه ليظل مُحتَجَرًا به حتى اليوم. وفي أثناء محاكمته في 16 يوليو/تموز 2020، بدا المرض واضحًا على بن نعوم. وطلب محاموه إرجاء محاكمته، إلا أن القاضي واصل إجراءات المحاكمة العادية لمدة ساعة، قبل أن يفحصه طبيب، ثم أُكِّد أنه لن يقوى على المثول أمام المحكمة. وعُلِّقت الجلسة، لكن القاضي رفض طلب الإفراج المؤقت عنه وأمر بإعادته إلى السجن. وقدّم محاموه طلبًا آخر للإفراج المؤقت عنه في 2 سبتمبر/أيلول 2020، لكنه قُوبِل مُجددًا بالرفض.

وندعو فخامتكم إلى أن تُسقطوا جميع التُّهم الموجهة بحق عبد الله بن نعوم، وأن تحرصوا على الإفراج عنه فورًا ودون أي شرط أو قيد، إذ أنه لم يُحتَجَز إلا لممارسة حقه في حرية التعبير. ويجب نقله، في الوقت الحالي، دون المزيد من التأخير، إلى منشأة طبية حيثما يمكنه تلقي العلاج الطبي العاجل الذي أوصى به طبيب القلب. وفي ظل السياق الحالي لتفشي فيروس كوفيد-19، تُعَرِّض مشكلة القلب حياة بن نعوم لخطر بالغ، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، ويجب على السلطات اتخاذ جميع التدابير للحفاظ على حياته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

عبد الله بن نعوم ناشط سياسي من بلدة غليزان بغرب الجزائر ويبلغ من العمر 55 عامًا. وهو من بين حوالي 74 جزائريًا محتجزون الآن ويواجهون تهمة، لمشاركتهم في حركة الحراك الاحتجاجية، التي بدأت في فبراير/شباط 2019، للمطالبة بإجراء تغييرات سياسية جذرية بالجزائر، والتي توقفت نشاطها منذ مارس/آذار 2020، بسبب جائحة فيروس كوفيد-19. واعتُقل في 9 ديسمبر/كانون الأول 2019، قبل إجراء الانتخابات الرئاسية لعام 2019 بثلاثة أيام، بسبب منشورات تشاركها على صفحته الشخصية على فيسبوك، انتقد فيها الانتخابات ومحاكمة ناشطي الحراك السلميين. واتهمه ممثل النيابة بـ "الإساءة لمؤسسات الدولة"، و"انتهاك وحدة التراب الوطني"، و"الإضرار بالمصلحة الوطنية"، و"تقويض معنويات الجيش"، و"محاولة الضغط على القضاة في القضايا العالقة"، و"التحريض على التجمهر غير المسلح"، بموجب المواد 146 و 79 و 97 و 75 و 147 و 100 من قانون العقوبات، بالترتيب. ولا تُمثل أي من تلك التهم جرائم مشروعة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لأنها تفرض قيودًا لا تُبرر لها على الحق في حرية التعبير.

ووصف بن نعوم أوضاع سجنه والتأخير غير المُبرر لعلاجه الطبي، في رسالة أرسلها مؤخرًا من داخل السجن عن طريق محاميه، كما يلي:

"أن هذا التماطل في إجراءاتها [العملية الجراحية] ليس أسلوب علاج بل هو أسلوب اعدام ناعم و بطيء و اعتداء على الأخلاق الانسانية و الاسلامية . أما عن ظروف الحبس فحدث ولا حرج إني محروم من كل حقوقي، فهل يعقل أن أبقى كل هذه المدة بلا اغطية، و لا وسادة، بل افترش على السرير و اتوسد ملابسي و حجة المؤسسة في عدم توفير الافرشة هو أنها لا يتوفر لديها افرشة جديدة ، فأني ذنب هذا الذي تعيشه المؤسسات العقابية.محروم من حقي في الاطلاع على الصحف لمعرفة ما يجري من أحداث، إني أعاني من عزلة فظيعة في قلب وهران عاصمة الغرب ...الإطعام مصيبة".

ويعاني عبد الله بن نعوم انسدادًا في الشرايين، الذي يُعد مرضًا شريانيًا مُزمنًا يتسبب بمشكلات بالقلب والأوعية الدموية. وخضع بن نعوم، في 2018، لأول عملية جراحية، ما استلزم اتباعه أسلوب حياة

صحيًا بعد إجراء العملية. ورغم هذا، أدت أوضاع سجنه والإضراب عن الطعام الذي بادر إليه في 2018 للاحتجاج على تلك الأوضاع إلى تدهور حالته الصحية.

وأمضى بن نعوم 15 شهرًا في السجن في قضية سابقة، ولم يمض على خروجه من السجن سوى ستة أشهر قبل اعتقاله مجددًا في ديسمبر/كانون الأول 2019. وكان قد حُكِم عليه بالسجن لمدة عامين، في 2 أبريل/نيسان 2018، على خلفية عدة تُهم متعلقة بمنشورات له على فيسبوك، انتقد فيها تحديدًا سياسة المصالحة الوطنية المنصوص عليها في المادة 46 من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لعام 2006، الذي يحظر أي منشورات عن الحرب الأهلية الجزائرية في 1990. وأُفرج عنه إفرجًا مشروطًا في 3 يونيو/حزيران 2019، بعد طلب من محاميه.

ويذكر ملف القضية في محاكمته الحالية أن أفراد الشرطة بوادي رهيو في ولاية غليزان، فتشوا منزله وصادروا هاتفه وحاسوبه المحمولين وبحثوا فيهما، واستخدم ممثل النيابة مقاطع الفيديو والمنشورات التي وجدها على حسابه بفيسبوك، ليُوجه له هو وناشط آخر من غليزان يُدعى خالد علي، ستة تهمًا مشمولة بقانون العقوبات. ويشير ملف القضية إلى مقاطع الفيديو التي تُظهر بن نعوم وهو يدعو إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية، ومنشوراته التي انطوت على مناداته برفض "الانتخابات العسكرية"، وإفادته بأن طلاب الحراك في جميع المحافظات يواجهون أقسى صور القمع، وانتقاده للحكم المُخفف الصادر بحق ضابط شرطة لقتل شاب بوادي رهيو، كأدلة على تحريضه على العصيان وتقويض أمن الدولة.

وتُوفي ناشطان على الأقل داخل السجن، بعد إضرابهما عن الطعام للاحتجاج على احتجازهما بسبب ممارسة حقهما في حرية التعبير. وفي 28 مايو/أيار 2019، تُوفي كمال الدين فخار، ناشط مؤيد لحقوق الأمازيغ والرئيس السابق لفرع غرداية للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بمستشفى بلدية، في أثناء احتجازه، بعد 50 يومًا من الإضراب عن الطعام، للاحتجاج على احتجازه بسبب منشورات على فيسبوك تنتقد السلطات. وتُوفي أيضًا محمد تامالت، وهو صحفي جزائري بريطاني مستقل، في 11 ديسمبر/كانون الأول 2016 عن عمر ناهز 41 عامًا، خلال احتجازه بأحد مستشفيات الجزائر العاصمة، بعدما أُضرب عن الطعام احتجاجًا على سجنه.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية**

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 3 ديسمبر/كانون الأول 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: عبد الله بن نعيم (صيغ الذكر)